



ملخص تحليلي لمؤسسة طابة | رقم ١٠ | ٢٠١٠

الحوار بين الإسلام والغرب

تحليل نقدي لتقرير دافوس

تحليل: عرفانة هاشمي
ترجمة: محمد سامر الست

المحتويات

الموضوع

الأهمية

الملخص التنفيذي

التحليل

الخاتمة



مؤسسة طابة
Tabah Foundation
www.tabahfoundation.org

ملخص تحليلي لمؤسسة طابة ، رقم ١٠ ، ٢٠١٠
الحوار بين الإسلام والغرب : تحليل نقدي لتقرير دافوس

© حقوق الطبع محفوظة لمؤسسة طابة، ٢٠١٠

ص.ب. ١٠٧٤٤٢

أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة

www.tabahfoundation.org

جميع الحقوق محفوظة. يمنع إعادة إنتاج أو توزيع أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة دون موافقة خطية صريحة من مؤسسة طابة، إلا في حالات الاقتباس المختصر مع العزو الدقيق والكامل في المقالات النقدية أو المراجعات.

الهدف من الملخصات التحليلية هو رفد الجهات التي نتعامل معها من كبار العلماء وقادة الرأي بالمعلومات التي تتعلق بالسياق السابق للأحداث والنقاشات المعاصرة والتحليلات النقدية بشأنها. ويعدّ الملخص التحليلي مدخلاً موجزاً إلى مفهوم أو موضوع ذي صلة بالثقافة والتحويلات الاجتماعية في المجتمع العالمي. كما تصبو السلسلة إلى توفير معلومات مهمة للعلماء وقادة الرأي بما يعينهم على صياغة تصور واضح حول ما يسمّى بـ «الفضاء العام المشترك» (Shared Public Space) في سبيل تكوين خطاب منبثق عن وعي وبصيرة، وبعد ذلك التوسط من أجل التصدي للتحديات التي تواجه العالم الإسلامي اليوم.

الآراء المعبّرة عنها في هذا المؤلف خاصةً بكتابتها ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر مؤسسة طابة.

صورة الغلاف: © AFP / Gallo

ISSN 2077-6349

ISBN 978-9948-15-559-1

9 789948 155591



مؤسسة طابة
Tabah Foundation
www.tabahfoundation.org

الحوار بين الإسلام والغرب تحليل نقدي لتقرير دافوس

الموضوع: ملخص وتحليل نقدي لوثيقة «الإسلام والغرب: تقرير سنوي حول حالة الحوار، يناير ٢٠٠٨»، وما جاء فيه من قضايا جوهرية، وتوصيات للقادة المسلمين وعلماء الشريعة الإسلامية.

الأهمية: نظراً إلى أنّ الحوار الإسلامي-الغربي يعدّ مشروعاً حيوياً متسعاً على الصعيد الدولي والوطني والمحلي، يُجري تقرير «الإسلام والغرب» تقويماً معيارياً لحالة هذا الحوار بتحديد أكثر دقة للقضايا التي يتأثر بها فتعمل على تشكيله. وإنه أمر في غاية الأهمية أن يطّلع علماء المسلمين اطلاعاً تاماً على حالة هذا الحوار لكي يقوموا بتعزيز تفاعل وتعاون مجديّين فيما بين المسلمين وغيرهم في الغرب، ومن أجل أن يقود كل منهم مجتمعه بصفته علماء دين.

الملخص التنفيذي: يعدّ تقرير «الإسلام والغرب» لعام ٢٠٠٨، الذي تعهده المنتدى الاقتصادي العالمي^(١) بمشاركة جامعة جورج تاون، مرجعاً عالمياً بشأن حالة الحوار الإسلامي-الغربي لأصحاب القيادة عبر قطاعات متعددة تتضمّن الحكومة والإعلام والتعليم والمجتمع المدني والجماعات الدينية^(٢). وعموماً، يوضّح التقرير أنشطة ٩٠ منظمة تقريباً، ويصف أكثر من ٨٠ حدثاً حول مجالات خمسة لأهم القضايا هي: السياسة الدولية، والمواطنة والاندماج، والدين

١. أطلق المنتدى الاقتصادي العالمي بالتعاون مع جامعة جورج تاون وثيقة «الإسلام والغرب: تقرير سنوي حول حالة الحوار» عام ٢٠٠٨، وكان تقريراً سنوياً حول كيفية شعور المجتمعات الإسلامية والغربية بعضها تجاه بعض، وكيفية الارتباط فيما بينها، على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي. وهو يناقش الاتجاهات العامة ونسب النجاح وسط مبادرات الحوار. يمكن الاطلاع عليه من الرابط: www.weforum.org/pdf/C100/Islam_West.pdf

٢. الجماعة الدينية هي عبارة عن مجموعة من الناس المنظمين حول نظام ديني أو نظام اعتقاد روحي. وعلى نحو متزايد تتجه الجماعات الدينية التي تعمل تحت توجيه القادة الدينيين إلى المشاركة في نشاط الحوار بين الأديان، وتأييد القيم المدنية، والتوسط في تسوية الخلافات على مستوى المجتمع. وتكذب هذه الجهود النظرة السائدة الواسعة الانتشار بأن المتطرفين يحجبون الأصوات البناءة. بيد أن استمرار هذا التصوّر الخاطئ يؤكد الحاجة إلى وضوح أكبر وإلى تنسيق جهود الحوار.

والأخلاق والإيديولوجية، والتعليم والتفاهم بين الثقافات، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما إنه يعول على مؤثر غالوب للحوار الإسلامي-الغربي، وعلى تحليل المحتوى الإعلامي الذي قامت به مؤسسة «ميديا تنور» الدولية لبحث التصورات لدى الناس بشأن الحوار ونبرة التغطية الإعلامية في البلدان الإسلامية وغير الإسلامية. ولا يقدم التقرير إلا القليل جداً من وجهات النظر من داخل فئة علماء الشريعة^(٣).

يقدم هذا الملخص التقرير، ويناقش نتائجه البحثية الأساسية، ويعرض مقترحات حول الكيفية التي يمكن أن يساهم بها علماء وقادة رأي مسلمون في الحوار بطريقة مجدية هادفة. ويمثل هذا التقرير فرصة لعلماء المسلمين لكي يواصلوا الحوار استناداً إلى ما تحقق من تقدم فيه، ويشاركوا غيرهم أفضل وسائل العمل والتطبيق حول كيفية تعزيز هذا الحوار أكثر، ويصبحوا متأهبين بشكل أفضل للتجاوب مع متطلبات المجتمعات الإسلامية المتنوعة.

محتويات التقرير: يبحث التقرير في مصادر القلق والاهتمام الخمسة للقضايا الداعية للحوار، مبرزاً المؤسسات والبرامج والأحداث النموذجية، المحلية والوطنية والدولية، التي تتناول شتى مجالات القضايا، وتدعم جداول أعمال متشعبة؛ ومؤثر غالوب للحوار الإسلامي-الغربي؛ وتحليل المحتوى الإعلامي لمؤسسة ميديا تنور الدولية.

مشكلة التعريفات: إنَّ التنوع المتأصل في الغرب والعالم الإسلامي على حدّ سواء ترك الكثيرين في حالة عدم ارتياح من استخدام العبارات الواسعة التي توحى بالتجانس. ويرى البعض أن مثل هذه العبارات قد تفضي إلى تعارضات مضللة جعلتها نظرية صدام الحضارات لسامويل هنتنغتون شائعة. ويرى آخرون تلك العبارات مجرد أنها بعيدة عن الدقة والوضوح. بينما يصرّ كاتبو التقرير على أنَّ هذه العبارات باتت بالضرورة جزءاً دائماً من مفرداتنا السياسية. وفي الوقت ذاته، تحتم علينا مسؤولية فكرية وأخلاقية بتعريف المصطلحات الفنية ونشرها بطريقة منسجمة مع تعقيد الحقيقة وطبيعتها المتعددة الجوانب؛ حقيقة لا تضع جنبا إلى جنب الغرب بوصفه شيئاً متماثلاً والإسلام بوصفه كياناً واحداً لا تنوع فيه؛ بل إنَّ كلاهما تحرّكه عوامل سياسية واقتصادية لا تكاد تحصى بقدر ما تؤثر فيه عوامل دينية وثقافية. وعندما توظف هذه العبارات في التقرير - والحالة هذه - فيكون هنالك تأكيد على التنوع الكامن خلفها.

٣. هناك أسباب متنوعة لهذا الغياب؛ فبدلاً من بناء شراكات في مبادرات حوار مع مساهمين آخرين - من المسلمين وغيرهم - يحملون وجهات نظر مختلفة عنهم، يتخذ عدد من القادة الدينيين المسلمين نهجاً ضيق الأفق وذا بعد واحد حين يتعاملون مع قضايا واجهها مجتمعهم. ويجادل بعض القادة الدينيين المسلمين في الغرب بأنَّ عزل أنفسهم عن المجتمعات الأخرى في الغرب من شأنه أن يحمي مجتمعاتهم من سلبيات تقلبات العصر. وفي العقد الماضي فشل المنطق المشوّه لهذه الحجة بإقناع الشباب المسلمين كما يبيّنه ارتفاع المشاركة الإسلامية في المنتدى الشعبي المدني في أمريكا. وهناك تفسير آخر لغياب الآراء من منظور الشريعة الإسلامية في التقرير، يعكس فشلاً أكبر من طرف من قام بتأليف هذا التقرير في الوصول إلى علماء الشريعة ثمّ تضمين وجهات نظرهم المتنوعة.

لا توجد دولة في العالم اليوم ذات تجانس، بقطع النظر عن مستوى تقدّمها. ففي كلّ مكان نجد فئات اجتماعية تتكوّن من أناس لهم خلفيات مختلفة وطيف واسع من اللغات والثقافات والأعراق والطبقات الاجتماعية الاقتصادية والأجناس والديانات.

- سمو الأميرة لؤلؤة الفيصل

وتشير عبارة «الغرب» في التقرير غالباً إلى أوروبا وبلدان ذات استيطان أوروبي كبير على نحو لافت، تتضمن أمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا. فالتعريف جغرافي تاريخي أكثر مما هو ثقافي. وعلى الرغم من أنّ المسيحية واليهودية والديمقراطية الليبرالية والأسواق الحرة والمذهب الفردي وثقافة المستهلك تعدّ كلّها جزءاً من التراث الأوروبي، فإنّ الاقتصار على ربطها بالغرب لم يعد صحيحاً من حيث إنّها تُعتبر على نحو متزايد ظواهر عالمية متجاوزة الحدود الدولية. وتشير عبارة «الإسلام» إلى دين ذي تعبير متنوّع في أرجاء العالم. وتشير عبارة «العالم الإسلامي» إلى الدول ذات الغالبية المسلمة وأيضاً إلى المجتمع المسلم المتجاوز للحدود الذي يشمل الأقليّات المتنامية ضمن البلدان الغربية وغيرها. ومع أنّ هذا المجتمع متنوّع للغاية إلا أنّ الذي يربط بعضه ببعض هو هويّة دينية مشتركة أساسها الإيمان بوحدانية الله ونبوّة محمد ﷺ والقرآن بوصفه كتاباً مقدّساً مُنزّلاً.

معنى الحوار: حدّر ويلفريد كانتويل سميث من خلال ما كتبه قبيل أزمة قناة السويس عام ١٩٥٦ قائلاً: ما لم يصل المسلمون إلى وفاق مع المجتمع الغربي، فلسوف يكون من المستحيل أن يزدهر الدين، وما لم تمارس المسيحية والغرب القدرة على الاعتراف «بأنّهما لا يشاركان هذا الكوكب مع من هم أدنى منهم بل مع نظراء مساوين لهم»؛ فإنّ المسلمين والغربيين على حدّ سواء سيفشلون في الاختبار الحاسم الخاص بالقرن العشرين. وقد أظهرت أحداث ١١/٩/٢٠٠١، وردود الفعل العنيفة الناتجة عنها، أنّ أحداً من الطرفين لم يتعلّم تلك الدروس المهمّة، وأنّ الحوار ضروري الآن أكثر من أي وقت مضى. غير أنّ الحوار كما كتبت كارن أرمسترونغ «ليس من هدفه تحويل شركائنا إلى تبني وجهة نظرنا، بل التعاون معهم لإيجاد تبصّر فكري جديد». وعلينا أن نصغي إلى محاورنا، ليس فقط لكي نتمكّن من تهيئة جواب سريع وذكي، ولكن حتى نفهم «الآخر»، ونتعامل معه ونغيّر رأينا فيه. وفي آخر المطاف، يكون المقصد من الحوار، كما أكّد سمو الأمير حسام بن سعود بن عبد العزيز آل سعود، «لجم أعمال العنف لا إضعاف المعتقد». وينطوي الحوار على التواصل بين الأفراد والجماعات، والعام والخاص، والديني والعلمي؛ كما إنّ له إمكانية نقض الأفكار التجريدية ورفع مستوى العلم والتفاهم وبناء العلاقات وترسيخ الثقة وتقوية التعاون، عندما يشارك فيه قادة دينيون، ومسؤولون منتخبون، وعاملون في الخدمة المدنية، وممثلو منظمات غير حكومية، وعلماء وباحثون، ومزاولو مهنة القانون والطب، ورجال أعمال.

لا معنى للحوار إذا لم تكن على استعداد لتغيير آرائنا، وتبديل تصوّراتنا المسبقة، وتجاوز اعتقاد مسلّم بصوابه طال ما كففنا عن النظر فيه بعين النقد.

- كارن أرمسترونغ

مجالات خمسة للقضايا: ينوّه التقريرُ بالجهد الجادّ الأول الذي بُذل لرسم مخطط أنشطة حوار إسلامي - غربي واستكشاف أفضل وسائل تطبيقية عبر نطاق من مجالات القضايا.

- السياسة الدولية
- المواطنة والاندماج
- الدين والأخلاق والإيديولوجية
- التعليم والتفاهم بين الثقافات
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

السياسة الدولية. خلال عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، هيمنت على عناوين الأنباء والعمل الدبلوماسي صراعات دولية على مفترق طرق بين الغرب والعالم الإسلامي. فكانت كبرى نقاط الاشتعال هي الحرب الأمريكية في العراق، والحرب الإسرائيلية في لبنان، وعدم الاستقرار في المناطق الفلسطينية، والإرهاب الدولي وجهود مكافحته، والمجابهة الأمريكية الإيرانية. وصحيح أنّ كلّ صراع له بعدّ ديني وثقافي، بيد أنّ هناك مخاطر سياسية واقتصادية وإستراتيجية فريدة قد ساهمت أيضاً في تشكيل هذه الصراعات. ويظل القادة السياسيون - الدينيون والعلمانيون على حدّ سواء - من قوَض عوامل التنوّع تلك، ووضع هذه الصراعات في إطار السياق الضيق للعلاقات الغربية-الإسلامية.

وعلى مدار هذا العام، كان هناك فورة أنشطة شدّدت على الأهمية الحيوية للحوار من أجل السلام. وقد برزت منظمة المؤتمر الإسلامي، المتكوّنة من ٥٧ دولة ذات أغلبية مسلمة، بوصفها صوتاً مهماً في الشؤون الدولية، إذ دعا أمينها العام أكمل الدين إحسان أوغلو مراراً وتكراراً إلى عمل سياسي وحوار يتناول المجالات التي تعدّ مرتعاً للصراع والتوتر، أغلبها له ارتباط بأطراف أو هموم إسلامية. وفي شهر حزيران/ يونيو ٢٠٠٧، أقرّت الولايات المتحدة بالأهمية المتنامية لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وذلك بتعيين سادا كمبر، مبعوثاً خاصاً إليها^(٤).

ولتوضيح ذلك، حتى الآن فشلت جهود الدبلوماسية العامة الأمريكية في «كسب قلوب وعقول» المسلمين كما تبيّنه بوضوح نتائج استطلاع غالوب العالمية (٢٠٠١-٢٠٠٥) التي جاء فيها أنّ النسبة المثوية لمواطني كبرى البلدان ذات الغالبية المسلمة، الذين يحملون رأياً سلبياً غير مستحبّ عن الولايات المتحدة قد ازدادت بصورة ملحوظة؛ كما يشارك في الكراهية تجاه الولايات المتحدة بقية العالم من غير المسلمين (٦٩٪ في فرنسا، و٧٤٪ في ألمانيا، و٥٧٪ في بريطانيا). ولا تكشف هذه النتائج عن «فجوة بنيوية» بين الولايات المتحدة وبقية العالم فحسب، بل إنّها تبدي أيضاً أنّ خطوط التصدّعات الكبرى في الشؤون العالمية هي المصالح الاقتصادية والأمنية للدول، وليس الصدام بين جميع الأديان أو الثقافات

٤. هذا المنصب لا يزال منذ ذلك الحين يتجدّد تحت إدارة الرئيس أوباما ويستمر بوصفه مكتباً مهماً لتعزيز النقاش بشأن السياسة الأمريكية الخارجية والمصالح الإسلامية.

أو الحضارات. ويجب أيضاً تأكيد غياب التماثل عند المسلمين بين كراهية الغرب وتأييد القاعدة أو الإرهاب؛ فعندما سئل مسلمون عن تأييد هجمات القاعدة على الأمريكيين، وتأييد الإرهاب عموماً، وموقف الإسلام من الاعتداء على المدنيين، جاءت الأرقام متدنية بشكل تدريجي، وفي الغالب أقل من ٢٠٪ باتجاه الأدنى لتصل إلى ٢٪ في المغرب.

كانت العراق تمثل أكبر حالة فشل واضح للحوار والدبلوماسية محلياً ودولياً خلال عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧. فقد نتج عن انتخابات ديمقراطية ناجحة في كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٥، قيام حكومة جديدة، إلا أن الصراع الدائر ضمن الأكثرية الشيعية وضمن الأقليات السنية والكردية وفيما بينها بين حال دون تنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية فعّالة، على أن تفجير مسجد سامراء في شباط/فبراير ٢٠٠٦، قد أدّى إلى تصعيد هذا الصراع. كما كان هناك تأثير محدود للجهود المبذولة لإحداث تغيير في السياسة المحليّة والدولية على صعيد المجتمع المدني (كالمعهد العراقي للسلام).

أضحت مصائر الأمم مرتبطة بعضها ببعض بعمق؛ وبصرف النظر عن المكان الذي نعيش فيه في هذا العالم، فإننا نتأثر بنجاحات النظام العالمي اليوم وكذلك بإخفاقاته. - كلاوس شفاف، الرئيس التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي

كما أبدى عدم الوفاق الأمريكي-الإيراني بوضوح الحدود المقيّدة للحوار. ففي رسالة مفتوحة موجّهة إلى جورج بوش صادرة في حزيران/مايو ٢٠٠٦، دعا الرئيس أحمددي نجاد الرئيس الأمريكي إلى حوار (دون شروط مسبقة) أساسه المبادئ الإبراهيمية المشتركة التي تتضمن «التوحيد والعدالة واحترام الكرامة الإنسانية»؛ غير أن إدارة بوش رفضت هذه الدعوة معرّضة برنامج إيران النووي الجاري. وخلال تلك المدّة، سعى قادة أورييون إلى التدخل لمنع حرب أمريكية-إيرانية محتملة، بيد أن جهودهم الدبلوماسية قد خُيبت؛ ففي عام ٢٠٠٣، ألغت إيران «حوارها الواسع مع الاتحاد الأوروبي» احتجاجاً على الجهود المبذولة لتحسين وضع حقوق الإنسان وتعزيزها داخل البلاد. ومن ذلك الحين، علاقات إيران مع أوروبا تتدهور بسبب تعليقات أحمددي نجاد حول الدمار الوشيك لإسرائيل، وإشارات المتكرّرة إلى المحرقة اليهودية بأنّها «أسطورة». واستمرت الجهود لتحسين هذه العلاقات وتهذبة التوتر على مستوى المجتمع المدني، حين قام وفدٌ ديني رفيع المستوى من الولايات المتحدة في شباط/فبراير ٢٠٠٧، بلقاء القيادة الإيرانية في طهران.

وقد كان الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي يثير عناوين الصحف الرئيسة على نحو متكرّر خلال عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، مع وجود بعض الكتابات التي ينافح أصحابها فيها عن رأيهم بمركزية هذا الصراع في الحوار الإسلامي-الغربي. وفي تقرير شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، الصادر عن الفريق الرفيع المستوى لمبادرة تحالف الحضارات التابعة للأمم المتحدة، يذهب كاتبو التقرير إلى أن إحراز تقدّم في الحوار يعتمد على المضي قدماً باتجاه السلام في المنطقة؛ وأنّ الإخفاق في حل هذا الصراع من شأنه أن يؤزّم حالة هذا الحوار، وجاء فيه أن: «الاحتلال الإسرائيلي المستمر لفلسطين ولأراضٍ عربية أخرى، ووضع القدس

المتروك بلا حل - وهي مدينة مقدّسة عند المسلمين والمسيحيين واليهود - استدّام مع تصوّر قبول مذعن للحكومات الغربية، ومن ثمّ كان ذلك هو الأساس لأسباب السخط والغضب في العالم الإسلامي تجاه الدول الغربية». وهناك آخرون، مثل وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني، رفضوا هذا المنطق، بحجّة أنّ هناك مشاكل أعمق تقف وراء هذا الصراع، وعلى الأخصّ النزاع بين المسلمين المعتدلين من جهة، والمتطرّفين الذين استغلّوا الصراع من أجل تعبئة مؤيدين لهم من جهة أخرى. وتصرّ ليفني على أنّ القضية السياسية الجوهرية تكمن في استعداد جيران إسرائيل لاحترام حقّها في الوجود ضمن حدود آمنة. وعلى الرغم من تصميم كلا الطرفين، إلا أنّه يُذلل الكثير من الجهد من أجل إرساء قاعدة لسلام إسرائيلي-فلسطيني طويل الأجل، على أنّ المبادرة الأشجع كانت عملية الإسكندرية؛ وهي لقاء تاريخي لقادة دينيين في الأرض المقدّسة تمخّض عنه عام ٢٠٠٢ إعلان الإسكندرية، الذي تضمّن تعهداً بالعمل من أجل سلام دائم في إسرائيل وفلسطين يستند إلى مبادئ الأمن وتقرير المصير. واستمرت بعد ذلك في السنوات الأخيرة هذه العملية من التشاور بين الأديان بتوسيع دائرة مؤسسات المجتمع المدني («البحث عن أرضية مشتركة»، و«معهد بروكينغز»، و«المركز الدولي للمصالحة»، و«المناضلون من أجل السلام»، و«نساء لنساء من أجل السلام»، و«صندوق إبراهيم»).

هناك أزمة واحدة يمتدّ تأثيرها إلى خارج حدودها على أناس بعيدين تماماً عن بؤرة الصراع هي القضية الإسرائيلية-الفلسطينية.

- كوفي أنان

ليس هناك من قضية كبيرة من القضايا المثارة خلال عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ قد أغرت عداء الغرب بوصفه كتلة واحدة ضدّ العالم الإسلامي بوصفه كياناً متهاثلاً؛ وتطلّ المصالح الاقتصادية والأمنية للدول تمثّل خطوط التصدّعات الرئيسة في شؤون الشرق الأوسط، وفي كلّ مكان آخر. وفي الوقت نفسه، تتأثر الصراعات الجيوسياسية والإقليمية بالهويّات الدينية والثقافية. وإنّ الميزان الدقيق بين الهويّة وخطوط التصدّعات في السياسة الدولية لا ينبغي الإقرار به بشكل واسع فحسب عن طريق الخبراء والنقاد الإعلاميين المؤثرين في الرأي العام، بل يتعيّن أيضاً وضع ذلك في الحسبان وتناوله من قبل السياسيين والعلماء المسلمين بطريقة منهجية. ويجب رسم خطوط، بل وإعادة رسمها إذا لزم الأمر، عندما توكل إلى علماء مسلمين المهمة التي تنطوي على تحدّ كبير، وهي أن يكونوا متأهّبين قد صاغوا مسبقاً خطابهم المناسب ووضعوا مقترحات لحلول ذات صلة ملائمة بالواقع.

الدين جزء أساسي من ماهيّتنا، ولكن ربما يكون لدينا ميل لأن ندعّ الدين يفسّر أكثر مما يمكن وينبغي. ونحن السياسيين، وكذلك القادة الدينيين، ينبغي أن نكون أكثر وضوحاً حول مسألة متى ينتهي دور الدين وأين تبدأ السياسة.

- يان بيترسن

المواطنة والاندماج. تزداد أهمية قضية المواطنة والاندماج في تشكيل الحوار الإسلامي-الغربي. والتعقيد في مصطلحي «الغرب» و«الإسلام» أمر ملحوظ تحديداً في هذا المجال. وفي الدول التي غالبية مواطنيها

من الغربيين أو المسلمين، يعدّ الإسلام هويّة دينية وثقافية على حدّ سواء، إذ من الممكن أن يمثّل قوةً في المجتمع المدني، أو عنصراً هاماً من مكوّنات الهوية الوطنية، أو قاعدةً للمؤسسات السياسية، أو يمثّلها كلّها مجتمعة. والبلدان ذات الغالبية المسلمة أيضاً موطنٌ لأعداد متنامية من الأقليات من غير المسلمين الذين قد يتماثلون مع الدول الغربية أو لا يتماثلون. والدول الغربية معقدة أيضاً في استيعابها مؤسسات علمانية، وأغلبية مسيحية (كثير منها توجهها علماني)، ومواطنين من ديانات أخرى (بما في ذلك اليهودية والإسلام).

وفي أوروبا يعدّ الإسلام، بشكل متزايد، قضية سياسية خصوصاً فيما يتعلّق بالسياسات المحليّة في حقّ المهاجرين. ويتكوّن مسلمو أوروبا، وهم متنوّعون من الناحية الديمغرافية، من أولاد وأجداد هاجروا من تركيا وشمال أفريقيا وجنوب آسيا. ومع أنّ هناك البعض منهم قد حققوا نجاحات اقتصادية واسعة ويتمتعون بحقوق اجتماعية وسياسية، إلا أنّ الكثير غيرهم يعيشون تحت خط الفقر، ومهمّشون من قبل المجتمع الأوروبي. غير أنّ نمو المسلمين في أوروبا وحده ليس كافياً لتفسير بروز القضايا المتعلقة بالإسلام في جدول الأعمال السياسي؛ إذ ذلك ناشئ أكثر عن المخاوف الشائعة حول الإسلام في أوروبا، والارتباب بخصوص التزام المسلمين بالمثل الديمقراطية والهويّة الوطنية.

وقد ضاعفت تفجيرات مدريد عام ٢٠٠٤ وتفجيرات لندن عام ٢٠٠٥، من المخاوف في أوروبا من المتطرّفين الإسلاميين. وإنّ الجدل الذي أثاره الحجاب في فرنسا (٢٠٠٤-٢٠٠٥)، والرسوم المسيئة الدنمركية (٢٠٠٥-٢٠٠٦) كان يشير إلى الاختلافات الثقافية الحادّة. ولم يبدُ أنه يهمّ عموم الأوروبيين أن الغالبية العظمى من المسلمين الأوروبيين رفضوا العنف ضد المدنيين وكانوا أكثر اهتماماً بالفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية من الرمزية الدينية. وكان المسلمون يظهرون على نحو متزايد في السياسة المحليّة المعادية للمهاجرين بوصفهم «الأخر»، إلى جانب استطلاعات للرأي العام تكشف أعداداً كبيرة من الأوروبيين غير المسلمين يرون الإسلام لا يتآلف مع الديمقراطية أو الحياة الأوروبية الحديثة، أو مع كليهما، بنسبة تبلغ (٦٧٪ في ألمانيا، و٦٢٪ في إيطاليا وإسبانيا). ومن المثير للغربة المضحكة، أنّه حينما سألت مؤسسة غالوب الأوروبيين المسلمين عن التزامهم بالمؤسسات الديمقراطية ودعمهم لها، وجدت في الواقع بين المواطنين المسلمين نسبة قبول أعلى للحكومة والتزام أقوى بالمؤسسات الديمقراطية منها بين المواطنين غير المسلمين في أوروبا.

هذا وإنّ المدى الذي يمكن أن يصل إليه استخدام الدين نفسه إلى جانب التركيز الواضح على الإسلام باعتباره علامة هويّة صار موضع تساؤل بالنسبة إلى البعض، منهم طارق رمضان (٢٠٠٧)؛ ففي تحذيره من «أسلمة قضايا أخرى» كان يجادل قائلاً: «لدينا مشاكل اجتماعية، وأخرى اقتصادية، وغيرها من المشاكل المدنية، وهي ليس لها صلة بالدين، إنّما تتعلّق بالسياسات الاجتماعية». وترديداً لهذه النظرة، أكّدت الدكتورة لاله أكغون، عضوة البرلمان الألماني، أهميّة المساواة والفرص أكثر من القضايا الدينية، بقولها: «لا يريد الشباب في فرنسا أن يعيشوا في مجتمع إسلامي وفقاً للشريعة الإسلامية، ولا يريدون

لأخواتهم أن يلبسن الحجاب، بل يريدون أن يحظوا بفرصة حقيقية للانتماء إلى المجتمع الفرنسي، وأن يجدوا وظائف وبيوتاً، وأن يبدؤوا بتكوين عائلة».

كانت تأتي الديانات الإبراهيمية الثلاثة جميعها إلى أوروبا من حين إلى آخر ومن خلال سُبل يمكننا تحديدها بدقة، وكلها متساوية في انتمائها إلى أوروبا، فيتعين على أوروبا أن تعي أننا باعتبارنا مسلمين من سكانها الأصليين.

- مصطفى تسيرتش، المفتي العام للبوسنة والهرسك

سعى قادة أورييون - رداً على التوترات المتصاعدة - إلى مأسسة الحوار مع المواطنين والمقيمين من المسلمين. وقد شملت بعض هذه المساعي قيام «المجلس الفرنسي للدين الإسلامي» (٢٠٠٣)، وهو منتدى للتشاور بين المجتمع المسلم والدولة. وفي أعقاب تفجيرات لندن، ظهر فريق عمل يضم مشاركين مسلمين باسم «لنمنع التطرف معاً». وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أحدثت الحكومة الألمانية (المؤتمر الألماني حول الإسلام) «لتحسين الاندماج الديني والاجتماعي للسكان المسلمين في ألمانيا»، مع أنها «تتطلب القبول الكامل للديمقراطية الحرة فيها» في الوقت ذاته. وبذلت إيطاليا موارد كثيرة لإقامة مشاورات من أجل تسهيل الحوار مع القادة المسلمين حول القضايا الملحة (التشاور الإسلامي، واتحاد مجتمعات المنظمات الإسلامية في إيطاليا).

إنّ تسامحنا ذائع الصيت قد استحال إلى لا مبالاة، الأمر الذي يجعل الناس يشعرون بالإقصاء - وفي بعض الأحيان يكون إقصاء فعلياً لأنهم لا يتحدثون اللغة - بحيث ينحسرون إلى معازلهم ويتعهدون الحقائق الخاصة بهم بالعناية.

- ماري إي. أ. فان دير هوفين

كانت هولندا، وهي دولة أرهقها التوتر في أعقاب حادثة اغتيال تيو فان خوخ عام ٢٠٠٤، مقراً للاجتماع السنوي الرابع لاتحاد المنظمات غير الحكومية في العالم الإسلامي عام ٢٠٠٧، برعاية جامعة روتردام الإسلامية. وقد استقطب الاجتماع، الذي كان الأول من نوعه في أوروبا، ما يزيد عن ٥٠ ممثلاً لمنظمات غير حكومية من ١٥ دولة إسلامية لمناقشة أفضل التطبيقات والأساليب لزيادة المشاركة والتعاون بين المساهمين في مبادرات الحوار. وقد سبق هذا الحدث اجتماعات مع منظمات هولندية غير حكومية.

من أجل تحقيق النجاح على صعيد الاندماج، على المجتمع أن يتيح للمواطن أن يكون له انتماء إلى الأقلية والأغلبية في الوقت نفسه.

- دانييل ساكس

وقد شملت الخلافات المثيرة للجدل التي جعلت المسلمين وغير المسلمين في أوروبا قطبين متباعدين، قضيتي الحجاب والرسوم الكرتونية المسيئة.

أعطى الجدل الذي أثاره موضوع الحجاب قدراً كبيراً من شكل الحوار الإسلامي-الغربي الذي تناول قضايا المرأة. فقد وضع واقع حظر القانون الفرنسي للحجاب وأي رمز ديني بارز آخر في المدارس العامة هذه القضية في جدول الأعمال الأوروبي عام ٢٠٠٤. وكانت حجة المؤيدين لهذا القانون أنّ الحجاب فيه دلالة على استعباد المرأة وقهرها، وأنّ حظر الحجاب في المدارس والأماكن العامة وسيلة من وسائل دعم مبادئ المساواة؛ بينما أصرّ منتقدو الحظر على أنّ فيه انتهاكاً للحرية الدينية، وأنّ مسألة اللباس ينبغي أن تبقى في منأى عن سلطة الدولة. وحالما جرى الجدل حول القضية، إذا به ينبثق وبشدة أكثر في دول أوروبية أخرى أيضاً، مثل السويد وإنكلترا. وفي أعقاب الجدل الدائر حول هذه القضية ازدادت الجهود المبذولة لتمكين المرأة المسلمة لكي تأخذ دور الريادة في هذه القضية وتمضي في النقاش إلى الأمام حول وضع المرأة في الإسلام وفي الغرب. وقد نظمت الجمعية الأمريكية للتقدم الإسلامي ومبادرة قرطبة في أمريكا برنامجاً يدعى «المبادرة الإسلامية للمرأة في الروحانية والعدالة». وفي حين لا يزال من المفترض تقدير قيمة هاتين المبادرتين، إلا أنّه يجب التنبّه لوجودهما كما ينبغي، لأنّ من بين أهدافهما المعلنة تحديد سُبل جلب أصوات نسائية على نحو أكثر فعالية إلى النقاشات المعاصرة حول دور المرأة المسلمة في المجتمع العالمي. وإنّه لمن الواضح الجليّ بمكان أن المرأة المسلمة عليها أن تتحدّث عن «دور المرأة المسلمة».

وفي أمريكا الشمالية، تناولت مواضيع المواطنة والاندماج مسألة التمييز، وكذلك إجراءات تعزيز الأمن والمراقبة التي طُبِّقَت بعد هجمات ٩/١١^(٥). وقد قامت تحالفات ومجالس ومعاهد ومراكز متنوعة عبر أمريكا الشمالية بتنظيم فعاليات وأنشطة طرحت هذه المواضيع (معهد كوتشيشينغ للشؤون العامة، ومجلس الشؤون العامة الإسلامية، ومجلس الشؤون الأمريكية-الإسلامية، ومؤسسة التحالف بين الأديان، ومركز نيويورك للتعاون بين الأديان).

إنّ الرسوم الكرتونية المسيئة التي ربطت النبي محمد ﷺ بالإرهاب والتي نشرت في شهر إيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، في صحيفة يُلاندس بوستن الدنمركية، وإعادة النشر لهذه الرسوم الذي تبع ذلك في دول أوروبية أخرى، قد أضاف اللثام عن انقسامات ثقافية عميقة كانت تعلوها قضايا ذات صلة بالإقصاء الاقتصادي والاجتماعي. وعلى الرغم من أنّ القادة الغربيين في أوروبا انتقدوا قرار النشر المتعمّد للرسوم المسيئة، بيد أنّه لم يكن واحد منهم مستعدّاً لتقييد حرية التعبير. وكان القادة الدينيون المسلمون في أوروبا منقسمين في ردّهم؛ إذ انتقدوا كلّهم تقريباً هذه الرسوم، ولكن كان يرى البعض منهم بأنّه يتعيّن على الرقابة الحكومية أن تحمي حساسيات الأقليات الدينية؛ بينما كان يؤكّد آخرون بأنّ مكمن القضية في أنّه ينبغي على المسلمين أن يتعلّموا العيش مع المعايير الراسخة الخاصة بحرية التعبير. وفي تموز/يوليو ٢٠٠٧، استضافت الدنمارك مؤتمراً نظّمته الجمعية الأمريكية للتقدم الإسلامي بعنوان «قادة الغد المسلمون»، اجتمع فيه قادة من الشباب المسلمين من أكثر من ١٦ دولة لبحث إستراتيجيات الارتقاء

٥. حسب تقرير غالوب ٢٠٠٦، فإنّ ٣٩٪ من الأمريكيين أيّدوا فكرة إصدار بطاقة هويّة خاصة للمسلمين.

بالمسلمين في أوروبا والحلول المؤدية لهذا الارتقاء؛ وقد كان فليمنغ روس، المحرر الدنمركي المسؤول عن طباعة الرسوم الكاريكاتورية المسيئة، متحدثاً أساسياً في المؤتمر.

إنّ جهود الحوار في البلدان غير الغربية ذات تنوّع وأهميّة بقدر ما هي كذلك في الدول الغربية، على الرغم من أنّ بذل الجهود لاقتفائها قد يكون أمراً شاقاً. وفي دول مثل نيجيريا وماليزيا اللتين تفخران بعدد سكان كبير من المسلمين والمسيحيين، ازداد الحوار بين المجتمعات في السنوات الأخيرة، ولا يزال كذلك. ويعدّ منتدى الحوار الإسلامي-المسيحي ومركز الوساطة بين الأديان في نيجيريا مثالين مهمّين على المبادرات التي تتيح فضاء مفتوحاً لمسلمين ومسيحيين من شريحة تضمّ جميع أطراف المجتمع. وبالمثل قام المركز الماليزي للحوار المفتوح بتنظيم لقاء بين أشخاص يمثلون أصواتاً دينية وعلمانية. وإنّ مثل هذه الجهود لمحتاج إليها للغاية في أماكن مثل السودان (دارفور تحديداً) ودول أخرى تدمرها الحرب الأهلية والإبادة الجماعية التي تؤججها التوترات العرقية والدينية.

وقد أصبحت بشكل متزايد قضية الأقليات الدينية في البلدان ذات الغالبية المسلمة مثيرة للجدل تحديداً في السياسة الوطنية والدولية على حدّ سواء. إذ جرت العادة أن تُستغلّ تقارير تصدر من حين إلى آخر بشأن القيود على الممارسة الدينية العامة للمسيحيين والخطر المفروض على بناء الكنائس وتوزيع الكتاب المقدّس، باتجاه إشعال فتيل الخلاف والجدل في الغرب. وخلال عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، انتهى إلى علم الإعلام الغربي أنّ اثنين من المسلمين تحوّلوا إلى المسيحية أحدهما في أفغانستان والآخر في ماليزيا، وأنّهما خضعا لمضايقة داخل المحاكم السائدة التي تحكم وفقاً للشريعة الإسلامية. وللأسف فإن القضايا التي تجذب وسائل الإعلام بها اهتمام الناس تصرف أنظارهم عن نماذج مهمّة للتعددية الدينية والمدنية السليمة في الدول ذات الأغلبية المسلمة، من ضمنها السنغال وإندونيسيا، اللتين تستضيفان بشكل منتظم حوارات فيما بين ديانات مختلفة حول قضايا السياسة العامة.

وكما تُظهر الأمثلة المشار إليها آنفاً، فهناك صلات وثيقة بين التعددية السياسية والدينية في عالم اليوم؛ ولكنّ التنوّع في القضايا ينبغي أن يؤدّي بنا إلى أن نتفكّر بعناية. وإنّ التحديّ في الأساس ليس تحدياً عقدياً؛ ففي أوروبا الغربية - على سبيل المثال - تتركّز الخلافات المثيرة للجدل حول المواطنة والاندماج على مسألة الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي بقدر ما تتركّز على الاختلافات الدينية.

الدين والأخلاق والإيديولوجية. خلال عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، رسمت خطابات القادة السياسيين المؤثرة، التي شحذتها الصراعات السياسية الدولية الجارية، الستارة الخلفية لجهود الحوار فيما بين المواطنين المتدينين والعلمانيين على شتى مستويات المجتمع المدني. وقد حشدت سلسلة اجتماعات رفيعة المستوى قادة دينيين لتناول قضايا ذات اهتمام مشترك، منها الاجتماع الدولي للمجلس العالمي لديانات السلام في كيوتو في اليابان (آب/أغسطس ٢٠٠٦)، والملتقى السنوي للحوار بين الأديان الذي عقدته في نابولي (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧) جمعية القديس إيغيدو - وهي منظمة كاثوليكية

غير إكليريكية مقرّها في روما - تحت عنوان: «عالم بلا عنف: ديانات وثقافات في حوار».

بعيداً عن العمل السياسي المطلوب القيام به لحلّ النزاع، من الضروري أن نستردّ روح الحوار اليهودي-الإسلامي والاحترام المتبادل وأن ننمّي هذه الروح.

- الحاخام ديفيد روسن

خلال هذه المدة كان هناك لقاءان طموحان جمعا قادة دينيين يهوداً ومسلمين، وهما المؤتمر العالمي للحاخامات والأئمة من أجل السلام في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، واللقاء الثاني لهذا المؤتمر في آذار/مارس ٢٠٠٦. دعا هذان الاجتماعان إلى إنكار العنف باسم أي إيديولوجية، «خصوصاً حين يرتكب باسم الدين». وللأسف الشديد تلقى هذان الحدثان تغطية إعلامية متواضعة، إذ ركزت وسائل الإعلام بدل ذلك على الحرب الإسرائيلية في لبنان والحرب الأهلية في العراق. ثمّ كان هناك خلاف آخر مثيرٌ للجدل قد شدّ اهتمام وسائل الإعلام عندما صرّح البابا بندكتوس السادس عشر بكلمات ثلّبت فيها الإسلام خلال محاضرته التي ألقاها في جامعة رغنسبرغ في مسقط رأسه بفاريا؛ فقد كان هناك تركيز خاص على اقتباس أورده في معرض كلامه لإمبراطور بيزنطي عاش في القرن ١٤ ميلادي، إذ قال بأنّ محمّداً جاء بأُمور «شريرة وغير إنسانية» إلى العالم.

منذ ذلك الحين وقادة الدين الإسلامي يستغلّون هذا الخلاف المثير للجدل باعتباره فرصة للحوار؛ فقد وقّع في أكتوبر ٢٠٠٦، ثمانية وثلاثون من كبار الدعاة والعلماء والأكاديميين المسلمين على رسالة مفتوحة رفضوا فيها أي صلة بين الإسلام والعنف غير المشروع؛ وذكروا أيضاً أنّ المسيحيين والمسلمين «يشكّلون معاً أكثر من ٥٥٪ من عدد سكان العالم، مما يجعل تحسين العلاقة بين مجتمعات هذين الدينين أهم عامل من العوامل المساهمة في إحلال سلام مؤثر حول العالم». وصدرت في أكتوبر ٢٠٠٧ رسالة ثانية بعنوان: «كلمة سواء بيننا وبينكم»، وقّع عليها ١٣٨ من قادة الدين الإسلامي، وُجّهت إلى نظرائهم المسيحيين على نطاق أوسع. وفي نوفمبر ٢٠٠٧، قام بابا الفاتيكان بدعوة وفد من علماء المسلمين لزيارة الفاتيكان لإجراء محادثات رسمية في بداية عام ٢٠٠٨.

أصبح الدين نتاج الاستغلال السياسي على نحو متكرّر في التاريخ من أجل خلق العداوات والصراعات وتأجيج التعصّب بين الناس.

- البطريرك المسكوني برثولماوس الأول

يشير ردّ قادة الدين الإسلامي أيضاً سؤالاً مهماً لا يزال بلا إجابة وهو: من يتحدّث باسم الإسلام؟ وعلى الرغم من أنّ أناساً حاولوا أن يجيبوا على هذا السؤال مثل جون إسبوزيتو وداليا مجاهد من خلال كتابهما «من يتحدّث باسم الإسلام؟ ما يعتقده مليار مسلم بالفعل»، إلا أنه قد لوحظ أن لامركزية السلطة الدينية الإسلامية قد أدّت إلى تشرذم الرسالة وارتفاع الأصوات المتسلّطة المريبة التي تحتاج في حدّ ذاتها إلى مزيد من البحث والنقاش؛ على أنّ بعض القادة حاولوا مواجهة هذا التوجّه، مثل العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني بدعمه إعلان «رسالة عمّان» في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، إذ جاء فيها

اعتراف بالمذاهب الفقهية المقررة، وعدم جواز التكفير بين المسلمين، وبيان الشروط المسبقة للتصدي للفتوى. وعلى مدار السنتين التاليتين لإصدارها، كسبت الرسالة تأييداً واسعاً ضمن نطاق العالم الإسلامي، إلى جانب تأييد منظمة المؤتمر الإسلامي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، والأكاديمية الدولية للفقه الإسلامي في تموز/يوليو ٢٠٠٦. ومما يدعو للأسف أن «رسالة عمان» لم تلقَ إلا القليل جداً من الاهتمام في وسائل الإعلام الغربية.

التعليم والتفاهم بين الثقافات. يؤجج التحامل والجهل توترات اجتماعية وسياسية على مفترق الطرق بين الإسلام والغرب. وفي حقول التعليم والثقافة هناك جهود قائمة لنزع فتيل التوتر وتبديد سوء الفهم وبناء الاحترام المتبادل فيما بين شتى المجتمعات الوطنية والثقافات والدينية.

إنّ وجود فجوات في المعرفة موثّق على نطاق واسع من خلال استطلاعات الرأي العام. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، أجرى منتدى بيو حول الدين والحياة العامة في الولايات المتحدة دراسة أظهرت أن ٥٨٪ من المستجيبين الأمريكيين قالوا بأنهم «لا يعلمون شيئاً» أو يعلمون «قديراً ضئيلاً» عن الإسلام. وربما يكون أكثر ما يقلق بخصوص هذه النتيجة من الدراسة أن هذا الرقم قد تغيّر قليلاً منذ عام ٢٠٠١، على الرغم من تكثيف الجهود باتجاه رفع مستوى الوعي العام.

وفي السنوات القليلة المنصرمة، أصبح أيضاً الرهاب من الإسلام^(٦) ومعاداة السامية مشكلتين ملحّتين. ولتوضّع في الاعتبار إشارة فرانكلين غراهام حين وصف الإسلام بأنه «دين شيطاني»، وتصريحات بات روبرتسون عام ٢٠٠٦ وهو يشدد على أن الأمريكيين «خصوصاً اليسار الأمريكي في حاجة إلى أن يتنبهوا للخطر» الذي يتجلّى في الإسلام. وهذا غيض من فيض بخصوص التصريحات التمييزية التحاملية التي سرت وشاعت في أعقاب هجمات ٩/١١. وسعيّاً في معالجة مسألة الرهاب من الإسلام التقى عدد من المسلمين الأمريكيين المهمّين بمسؤولين أمريكيين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، في لقاء نظّمه مركز سابان لسياسة الشرق الأوسط في معهد بروكينغز.

إنّ معاداة السامية، التي لها تاريخ طويل في الغرب المسيحي، ظاهرة حديثة في العالم الإسلامي. إذ يبدو واضحاً من المواقع الإلكترونية للمتطرّفين ومن الخطب الدينية لبعض الأئمة البارزين الميل إلى إلقاء اللائمة على اليهود واعتبارهم مسؤولين عن اضطرابات العالم، واتهامهم بمؤامرة يهودية كبيرة هي سبب آلام وعذابات العالم العربي والإسلامي. فقد أشار إمام الحرم المكي الشيخ عبد الرحمن السديس إلى اليهود بأنهم «حثالة البشر وجرذان العالم وناقضي العهود والمواثيق وقتلة الأنبياء وأبناء القردة والخنازير»؛ وذهب شيخ الأزهر الطنطاوي إلى أن «تهمة معاداة السامية اخترعها اليهود وسيلة ضغط على العرب والمسلمين وبهدف تنفيذ مؤامراتهم في البلدان العربية والإسلامية».

٦. يشير الرهاب من الإسلام إلى ارتفاع وتيرة خطاب التمييز والكرهية الموجه ضدّ الأقليات المسلمة في الغرب.

وكان من ضمن مساعي مواجهة مثل هذه الأصوات قيام مؤسسة بريطانية تدعى «مسلمون ضد معادة السامية» تدعم الفعاليات والبرامج لمحاربة الكراهية ومقاومة إنكار المحرقة اليهودية، ولإبراز النقاط المشتركة الإسلامية-اليهودية بما فيها مواطن التراث الإيجابي مثل التعايش في إسبانيا العصور الوسطى.

وفي السنوات العديدة الفائتة، انطلقت سلسلة من الجهود لتحسين التعليم والمناهج التعليمية، إذ كان القصد منها سدّ الفجوات المعرفية وتعزيز التفاهم المتبادل. وقد ركّبت مؤسسات تعليمية في الغرب هذه الموجة بإجرائها تعديلات تتكيف مع التعددية الدينية والثقافية الأوسع والظهور المتزايد للإسلام على وجه الخصوص. وقد لاقت هذه المبادرات في بعض الأحيان مقاومة شديدة؛ وأكاديمية خليل جبران الدولية مثال توضيحي على ذلك، إذ كان جزء من ردّ مدينة نيويورك على التعامل المطلوب مع احتياجات سكانها المتنوعين توريط المدرسة بإثارة جدل بشأنها من اللحظة التي أعلنت فيها خطط فتحها؛ ونظّم خصوم المدرسة - الذين لهم نشاط في وسائل الإعلام والشبكة الإلكترونية - حملة عنوانها «أوقفوا المدرسة: احموا مدارسنا العامة من مناهج التعليم الإسلامية»^(٧). وقد آل منتدى الديانات الثلاث، وهو مؤسسة حوار بين الأديان، إلى حال أفضل في سعيه لدمج ديانات متنوعة في مناهج مدرسية لتشجيع نقاشات داخل صفوف الدراسة حول القيم المشتركة والاختلافات بين هذه الديانات.

التعليم بمنزلة لقاح خاص للبنات يحصنهنّ ضدّ موت أو فقر أو بطالة قبل الأوان، ويعينهنّ على بناء مستقبل سليم واعد.

- الملكة الأردنية رانية

أحد الجهود القليلة التي بُذلت لجذب مراجع التعليم الإسلامي بهدف مساندتها لإصلاح مدارسها وتحسينها هو مشروع إصلاح المدارس الذي ينفّذه المركز الدولي للدين والدبلوماسية الذي مقرّه في واشنطن دي سي. وقد رعى هذا المشروع سلسلة ورشات عمل مع قيادات المدارس ومسؤولي التعليم في باكستان لمساندة المدارس للمضي إلى الأمام من أسلوب التعلّم عن ظهر قلب إلى التركيز على التعلّم التأملي والعلم العملي وتفهم الثقافات الأخرى. ومنذ بداية هذا البرنامج، حضر ورشات عمل المركز الدولي للدين والدبلوماسية آلاف من الرجال والنساء.

خلال عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، كانت المركزية التي يحتلها الشباب في مجال صياغة التفاهم بين الأديان والثقافات قد ذاعت على نطاق واسع؛ وقد جرى إطلاق مبادرتين مهمّتين هما: بذور السلام (Seeds of Peace) ونواة الشباب للحوار بين الأديان (Interfaith Youth Core). وتدعم مبادرة «بذور السلام» إقامة معسكر صيفي، وقد نُظّم ١٥ مرة عام ٢٠٠٧، التقى فيه أكثر من ٣٠٠ شاب في سنّ المراهقة من مصر وإسرائيل والأردن وفلسطين ودول شرق أوسطية أخرى لكي يتعلّم بعضهم من

^٧ غطّت صحيفة نيويورك تايمز هذه القصة باستفاضة، انظر مثلاً: "Critics Cost Muslim Educator Her Dream School", by Andrea Elliott, April 28, 2008, *New York Time*.

بعض ويوسّعوا مهارات التوسط التوفيقى لديهم ويقرّبوا تحقيق هدف التعايش من خلال التعاطف والاحترام والمشاركة. أمّا مبادرة «نواة الشباب للحوار بين الأديان» فقد أسّسها إبراهيم باتل (إيبو) عام ١٩٩٨، من أجل ربط شباب من خلفيات دينية وعرقية مختلفة بحوار حول مشاريع خدمية واقعية في مجالات مثل التعليم والإسكان.

نحن نشهد صدام جهالات، أناس لا يعرفون بعضهم البعض ومن ثمّ فهم يخافون بعضهم من بعض. - بيل كلينتون

التنمية الاقتصادية والاجتماعية. يؤدّي هذا الميدان دوراً أساسياً في تلبية الحاجات الأساسية وتعزيز الفرص وتبديد المخاوف المادية وحالات الاستياء التي تساهم في خلق توترات إسلامية-غربية. في أواخر ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧، شاهد العالم بذعر حشداً من الشباب الثائرين الهائجين في فرنسا، وقد قاموا ليلاً بأحداث شغب صدمت ضواحي باريس. ومع أنّ كثيراً من وسائل الإعلام العالمية عزّت هذه الأحداث إلى التطرّف الإسلامي، إلا أنّ البيئة كانت توحى بأنّ الذي كان يقلق بال المخرّبين هموم طابعها دنيوي، تحديداً الفجوة المتسعة بين الخطابات المؤثرة حول الاندماج والفرص الاقتصادية.

ما دام هناك كثير من الناس لا يحيون حياة كريمة اليوم وليس بوسعهم في الواقع أن يأملوا في حياة أفضل غداً، فإن استقرار المجتمعات والوئام فيها وهمّ حالم. - كاثرين مارشال

تؤدّي التباينات العالمية في الثروة ورغد العيش بين الدول الغربية ومعظم البلدان ذات الأغلبية المسلمة دوراً أساسياً في التأثير على الحوار. ويفضي واقع أنّ معظم البلدان الإسلامية معدودة من بين أفقر الدول في العالم إلى انقسام بليغ بين العالمين. والقضية الثانية ذات التأثير هي التنمية الاقتصادية والاجتماعية غير المتوازنة في العالم الغربي والإسلامي أيضاً. وقد ذهب بعض العلماء - وكانوا محقّين - إلى أنّ الفقر والجهل قد يعملان على تغذية العنف، بصرف النظر عن المعتقدات الدينية، ومن ثمّ فإنّ الحاجة إلى العمل المنظّم لاستئصال الفقر وسدّ هوة المساواة والتنوع في التعليم تزداد باستمرار. فبالنسبة إلى بعض القيادات المسلمة مثل أكمل الدين إحسان أوغلو، الفئات الرئيسة التي ينبغي استهدافها تشمل النساء والشباب، إذ قال: «يواجه معظم العالم الإسلامي اليوم تحديات هائلة لتخفيف الفقر والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونحتاج إلى أن نستثمر في مواردنا البشرية الكبيرة، خصوصاً تنمية شبابنا وترقية أوضاع نساءنا بتمكينهنّ وجعلهنّ قوة بناء ومنتجة».

خلال عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، انطلقت مبادرات عديدة تؤكّد الحاجة إلى تنمية العالم الإسلامي. وفي المنتدى الاقتصادي الإسلامي العالمي الثاني الذي عقد في باكستان دعا رئيس مجموعة المصرف الإسلامي للتنمية إلى استثمارات أجنبية مباشرة باعتبارها محفّزة للنمو ومهمّة للتنمية الاجتماعية في ذلك الجزء من العالم. وقد أطلق برنامج الأمم المتحدة للتنمية بين عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٥ سلسلة من تقارير التنمية البشرية العربية تحت قيادة مفكرين عرب مرموقين. وأكدت التقارير «عمق الأزمة بهدف

تخطيط حالة الرضا والإنكار اللذين يصيبا الخطاب العربي حول التنمية». وقد لقيت هذه التقارير اهتماماً إعلامياً واسعاً. وقال الكاتب في صحيفة نيويورك تايمز والمؤلف توماس فريدمان: «إذا أردت أن تدرك الوسط الذي أنتج حركة ابن لادن وسيعيد إنتاجها إن لم يتغير شيء، فاقراً التقرير».

حقق النظام المصرفي الإسلامي في السنوات الأخيرة خطوات هائلة في مباحثاته حول التنمية الاقتصادية، مع بروز إندونيسيا وماليزيا بوصفهما دولتين أساسيتين في تنمية النظام المصرفي والمالي الإسلامي. وعلى الرغم من وجود خلاف قديم ضمن الساحة الإسلامية حول توافق الأصالة مع أدوات النظام المالي الحديث واحتساب الفوائد في الاقتصاد السياسي المعاصر، إلا أن مزاوي العمل في الحقل المالي الإسلامي قد ابتكروا وسائل مبدعة حفاظاً على الوصية القرآنية ضدّ استغلال الضعفاء ولصالح أي نشاط اقتصادي يدعم المجتمع. ومن بين كبرى المنظّمات المعنّية في هذا الميدان، المركز الدولي من أجل التثقيف في النظام المالي الإسلامي، ومصرف التنمية الإسلامي، ومصرف آسيا الإسلامي وصندوق داو جونز الإسلامي.

وتؤدي النساء دوراً مهماً على المستوى العالمي في تأطير الحوار والمباحثات حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والانتقادات الغربية بعدم المساواة أو بتقييد الفرص بخصوص المرأة في البلدان ذات الأغلبية المسلمة لا يُلْتَفَت إليها أحياناً باعتبار عدم صحتها أو دقتها. ويعدّ «منتدى الحوار بين الثقافات لقيادات النساء» (Women Leaders Intercultural Forum) و«أخوات في الإسلام» (Sisters in Islam) نموذجين للأنشطة التي تجمع بين الدفاع عن حقوق المرأة، والحوار حول مواضيع حسّاسة، والبناء من الأمور المشتركة الموجودة بوضوح.

غير أنّ المشكلات تنشأ عندما لا يؤدي ناشطون غربيون دورهم باعتبارهم «مفسّرين أمناء» للنساء المسلمات، بل يقومون بدل ذلك بالتعبير عن الرسالة في إطار مختلف وفقاً لمعتقداتهم وبما يتضارب مع معتقدات النساء المسلمات اللاتي يزعمون أنّهم يدافعون عن حقوقهنّ.

وقد وقع مثال على تلك المغالطة حين سافرت الناشطة الباكستانية والناجية من عملية اغتصاب جماعي، مختار ماي، إلى الولايات المتحدة للحديث عن انتهاك حقوقها الإنسانية؛ فقد شدّدت على أنّ الأسباب التي أدّت إلى ظلمها واضطهادها كانت الأميّة والفساد الحكومي ونظام طبقي قَبلي قديم، ومع ذلك ما فتئ كثير من «مُحامِها» يعبّرون عن رسالتها في إطار مختلف، وهو أنّها امرأة ظلمها الإسلام؛ على أنّ مختار نفسها رفضت هذا التفسير لحالتها، مركّزة بدل ذلك على أهمية الإسلام باعتباره مصدر قوة روحية لها. كما أشارت إلى أن سبب نجاح قضيتها هو دعم رجل الدين المحلي لها.

وهناك تحدّ هام آخر كان قد انتقل إلى قمة جدول العمل السياسي في السنوات الأخيرة ولا يزال ضمن نطاق مراقبة تراثات دينية مختلفة وهو ظاهرة الاحتباس الحراري. ويحدّر تقرير أصدرته حديثاً شبكة

لندن الإسلامية للبيئة من تأثيرات كارثية على العالم الإسلامي. ففي بنغلادش، سوف يؤدي ارتفاع مستوى البحر بقدر ١٠٠ سم فقط إلى تقلص كتلة اليابسة فيها بمقدار ٢٠٪، مع احتمال أن يؤثر ذلك على معيشة أكثر من ١٠٠ مليون إنسان. وفي السنغال وموريتانيا، سوف يفضي انخفاض هطول المطر بنسبة ٢٠٪ إلى كتم قدر كبير من الإنتاج الزراعي يصل إلى ٥٠٪. هذا وقد انضم قياديون أمريكيون مسلمون إلى أعضاء جماعات تنتمي إلى ديانات أخرى في أيار/ مايو ٢٠٠٧، لتأييد إعلان بين الأديان حول المسؤولية الأخلاقية للحكومة الأمريكية لحل مشكلة الاحتباس الحراري.

مؤشر غالوب للحوار الإسلامي-الغربي: عجز في الثقة. يعول التقرير على استقصاء أولي قامت به مؤسسة غالوب يستكشف التصورات الشائعة العامة بخصوص حالة الحوار الإسلامي-الغربي واحتمالاته المستقبلية. وقد جرى تنفيذ هذا الاستطلاع في ٢١ دولة هي: بنغلادش وبلجيكا والبرازيل وكندا والدنمارك ومصر وإندونيسيا وإيران وإسرائيل وإيطاليا وماليزيا وهولندا وباكستان والأراضي الفلسطينية وروسيا والسعودية وسنغافورة وإسبانيا والسويد وتركيا والولايات المتحدة. وكانت النتائج الأساسية في هذا المؤشر تفيد بأن أغلبية الناس متفقون على إمكانية تفادي العنف، ولكنهم في ريب بخصوص وضع العلاقة بين الغرب والعالم الإسلامي، إذ إن معدل النقاط الذي سجّله استطلاع أجري في ٢١ دولة حول حالة الحوار هو ٣٧ نقطة، وهو مستوى متدنٍ للتفاؤل يدعو للقلق، باعتبار أن ١٠٠ نقطة هي أعلى مستوى للتفاؤل. وكان الأمريكيون والإسرائيليون والفلسطينيون من بين الأكثر ميلاً إلى القول بأن العلاقات الإسلامية-الغربية تزداد سوءاً، بما يعكس الصراعات الحادة التي تموج حالياً في العراق وأفغانستان والأراضي الفلسطينية. وأظهرت النتائج أيضاً أن غالبية الناس حول العالم يقولون بأن حصول علاقات أفضل بين العالم الإسلامي والغرب مهمة لهم على الرغم من إقرارهم بأنهم لا يرون أن «الطرف الآخر» ملتزم بتحسين العلاقة. كما يتأثر الحوار بمسألة الاحترام، إذ إن ٦٥٪ من المستجيبين للاستطلاع في البلدان ذات الأغلبية المسلمة يقولون بأنهم يحترمون الغرب، ولكن ٦٠٪ يقولون بأن الغرب لا يحترم المسلمين؛ وهذا ما تؤكده - بشكل منكفئ - الغالبية في العالم الغربي إذ يقولون بأن العالم الإسلامي لا يحترم الغرب (٨٢٪ في أمريكا، و٧٣٪ في إسرائيل، و٦٣٪ في إسبانيا، و٦٩٪ في الدنمارك)، وأن الغرب نفسه لا يحترم المسلمين (٦٠٪ من الأمريكيين والأوروبيين).

ميديا تنور الدولية. ميديا تنور هي مؤسسة عالمية مختصة بتحليل المضمون الإعلامي، مقرها في سويسرا، تعرض تحليلاً على مدى ١٥ أسبوعاً لثلاثة عروض إخبارية تلفزيونية وثلاثة إصدارات مطبوعة وإصدار واحد في مجال الأعمال، من ٢٤ دولة مختلفة. وقد أجري التحليل حول مجالات القضايا الخمسة المذكورة أعلاه ونفذه باحثون من ميديا تنور قاموا بصياغة المضمون بلغاتهم الأصلية. وشملت البلدان التي جرى تغطيتها ١٢ بلداً أغلبية مواطنيها مسلمون، وهي: مصر وإندونيسيا وإيران والأردن ولبنان وماليزيا والمغرب والأراضي الفلسطينية وباكستان والسعودية وتركيا والإمارات العربية المتحدة؛ و١٢ بلداً غير مسلم، هي: البرازيل والدنمارك وفرنسا وألمانيا وإسرائيل وإيطاليا

وناميبيا وروسيا وجنوب أفريقيا وإسبانيا وبريطانيا والولايات المتحدة.

نتائج ميديا تنور الأساسية.

١. سيطرة السياسة الدولية: هيمنت تغطية النزاعات في الشرق الأوسط على وسائل الإعلام حول موضوع العلاقات الإسلامية-الغربية، وقد أعطيت نبرة سلبية عامة.

٢. نبرة سلبية تجاه «الآخر»: بينما لم تحتو تغطية القضايا الإسلامية-الغربية معظمها أية أحكام إيجابية أو سلبية، كان الإعلام في الدول ذات الغالبية المسلمة ميّالاً أكثر إلى تقديم تغطية سلبية لأشخاص وجماعات مرتبطة بالمسيحية أو اليهودية أو بلدان ذات غالبية غير مسلمة. وعلى العكس من ذلك، قام الإعلام في الدول ذات الأغلبية غير المسلمة بتغطية البلدان ذات الأغلبية المسلمة والزعماء المسلمين على نحو أكثر سلبية، ولكن بدرجة أقل.

٣. تركيز على الإسلام القتالي والسياسي: صوّرت معظم التقارير التي تناولت المسلمين بأنهم منخرطون في أنشطة سياسية وقاتلية وتطرفية؛ وعلى النقيض من ذلك، يقدّم المسيحيون واليهود على الأغلب في سياق النشاط الديني.

٤. التعليم والتفاهم بين الثقافات يغطّى بحيادية أكثر: كانت التقارير المعدّة من أجل إعلام الناس بشأن التراثات الدينية والثقافية الأقلّ سلبيةً وثاني أبرز مجال ملحوظ في التغطية الإعلامية؛ ومع ذلك فقد ركّزت التقارير في المقام الأول على التراث الغربي، وكانت تُغطّى بشكل مكثّف فقط في الدول ذات الأغلبية غير المسلمة.

الاستنتاجات الإجمالية لتقرير «الإسلام والغرب». في نهاية عام ٢٠٠٧، مرّت العلاقات الإسلامية-الغربية باتجاهات متناقضة. وقد تحققت مكاسب إيجابية حين جلس القادة الإسرائيليون والفلسطينيون في أنابولس بولاية ميريلاند في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، مع مسؤولين أمريكيين، وتعهدوا بإجراء محادثات ومفاوضات. ومن ناحية أخرى، نشرت صحيفة نيويورك تايمز على صفحة كاملة رسالة مفتوحة صدرت عن علماء لاهوت بروتستانت تمثّل ردّاً إيجابياً على دعوة إلى الحوار عنوانها «كلمة سواء بيننا وبينكم» أطلقها ١٣٨ من القادة الدينيين المسلمين. وقد وقّع الردّ البروتستانتي الذي عنوانه «حبّ الله والجار معاً» ٣٠٠ عالم لاهوت جلّهم من الطائفة الإنجيلية والبروتستانتية السائدة إلى جانب بعض الكاثوليك. وعلى الرغم من هذه المكاسب، فقد كان هناك سلسلة من الأزمات التي اتسمت بها نهاية عام ٢٠٠٧. إذ أصبحت الأوضاع في أفغانستان والعراق متقلّبة وغير مستقرة على نحو متزايد؛ كما اغتيلت بنازير بوتو في باكستان؛ وأعلن تنظيم القاعدة مسؤوليته عن تفجير سيارة خارج مكاتب الأمم المتحدة في العاصمة الجزائرية.

توصيات كاتبى التقرير من أجل المستقبل. تتضمن الفجوات الحاسمة المطلوب سدّها المجالات الآتية:

الهوّة بين النخبة والقاعدة الشعبية: يحتل الحوار بين النخب السياسية والدينية اهتماماً إعلامياً فائقاً، في حين أنّ أكثر الجهود إبداعاً تُبذل على المستوى المحلي. وإن تسليط ضوء أكثر على العمل الذي يجري تنفيذه على مستوى القاعدة الشعبية بوسعه أن يُبرز الأنشطة المحليّة لتسرع انتباه القادة واهتمام مستثمرين محتملين. وإنّ سدّ هذه الفجوة يمكن أيضاً أن يسهّل المشاركة في أفضل التطبيقات فعالية.

الهوّة بين السياسة والدين: قلّمَا يكون لدى القادة السياسيين تواصل أو تفاعل مع القادة الدينيين بشتى أطيافهم؛ ونظراً لأهمية الحوار الإسلامي-الغربي، يتعيّن على القادة السياسيين التواصل مع الجماعات الدينية بشكل مستبق للأحداث أكثر، وذلك لفهم أفضل لبواعثهم ودعم مشاركة بعضهم مع بعض حول تحديات السياسة.

الهوّة بين الأعمال والمهن: على مدار العقد الماضي، اشتدّ الحوار والنقاش حول مسؤولية المؤسسات تجاه المجتمع، وحول الأخلاقيات التعليمية والقانونية والطبية على جميع مستويات المجتمع المدني. ومع ذلك فإنّ المحادثات التي تجري في ميادين الأعمال والدوائر المهنية نادراً ما تُربط بما يقابلها من مبادرات الحوار الإسلامي-الغربي التي تناوّلها هذا التقرير. وتتعيّن مشاركة القادة عبر المجتمع المدني على نحو أشمل لكي يدفعوا بهذه المبادرات لتتجاوز المسائل العقديّة والإيديولوجية باتجاه بذل جهود عملية أكثر للتعامل مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية العالمية.

الهوّة بين الداخل والخارج: تجري بعض الحوارات المهمّة ضمن الجماعات الدينية والعلمانية وليس عبرها. وبمقدور القادة الدينيين بدعم من العلماء أن يقوموا بأكثر من ذلك لإظهار التنوّع الثري ضمن إطار التقاليد الأصيلة لمواجهة أي انجذاب إلى الآراء والشخصيات المتطرّفة.

توصيات إلى علماء الشريعة. على الرغم من أنّه يعدّ أمراً راسخاً في التراث الإسلامي أنّ العلماء المسلمين مستأمنون بوصفهم ورثة الأنبياء من حيث أهليّتهم في تعليم الناس وتوعيتهم وإرشادهم، إلا أنّ هذا الدور قد نزل عن رتبته العالية بشكل متزايد لينحصر في ميدان العبادات مع وجود بعض الاستثناءات المتميّزة. وفضلاً عن ذلك، فقد وصل التقليد المستمر لأسلوب استظهار العلم حداً مكلفاً جداً؛ كما أنّ التمسك الشديد بالشكليات في مسائل الفقه قد قطع صلة العلماء بمن يتلقى كلامهم من الناس وبالواقع الذي يواجهونه، وقدّم لهم أجزاء من التراث بائدة أو لا صلة لها بواقعهم؛ ومع ذلك، فإنّ الآراء الفقهية غالباً ما تصدر بعد إجراء صارم معقّد، وليست دائماً مبنية على واقع السياق الثقافي أو الاجتماعي أو السياسي للمستفتي؛ وفي بعض الأحيان لا يكون الرأي الفقهي مراعيّاً للزمن الذي يعيش فيه المستفتي. فمثلاً لو نَقَّب شخص في كتب الفتاوى - وهي آراء فقهية غير ملزمة - لأمكنه ذلك أن يجد بسهولة بعض الفتاوى السابقة التي تعكس آراء صدرت بخصوص استفتاءات مماثلة في

عصر ما قبل الحداثة. وعلى سبيل المثال فيما يتصل بسؤال عن مخالطة الجيران النصارى أو محاكاة عادات أهل الكتاب، هناك فتاوى رسمية صادرة عن فقهاء عاشوا في العصور الوسطى وعصر ما قبل الحداثة، نُقلت إلى عصر الحداثة دون مراجعة نقدية لصلتها بالواقع الآن. وهذا ينبغي أن يفضي بنا إلى التفكير بعناية بهذا الشأن إذ إنه يقترح - إن لم يكن يفرض - نموذجاً واهياً يقضي بأن الفقه مخزن لآراء مسجلة صدرت لجمهور واحد غير متميز بإجابة ثابتة دائمة على كل سؤال. بينما من المفترض أن يُنظر إلى الفقه كما نظر إليه لزمان طويل علماء الشريعة في الحضارة الإسلامية على أنه: علمٌ دقيق خاص باستنباط الأحكام من مصادر التشريع بحيث ترتبط مباشرة بالمضمون والسياق وتتناولهما. ويؤدى هذا الإجراء وفقاً لفقه الفقيه المؤهل بمصادر النصوص المقدسة ومقاصدها.

وهناك قضية أخرى أعاققت الفقه الإسلامي من أن يكون ذا صلة بعمامة المسلمين وهي الطاقة الفكرية الكبيرة التي بذلها الفقهاء حول مسائل تعدّ جانبية بالمقارنة مع الاحتياجات الأكثر إلحاحاً للجماعات الإسلامية التي تعيش في مجتمعات سواء كان المسلمون فيها أغلبية أم أقلية. فقد أُولى اهتمام غير متكافئ - على سبيل المثال - بشأن تصنيف الأنواع المتنوعة للمياه، وإذا ما كان يجب دفع الزكاة بالدينار الذهبي الإسلامي أو الدراهم الفضية، ومواضيع مشابهة. ومهما يمكن أن تكون قيمة هذه المسائل في بعض الأحيان، فإنّ أهميتها نادراً ما تكون بقدر أهمية القضايا التي تهتمّ المجتمع مثل الاندماج السلس للمسلمين في المجتمعات غير الإسلامية، والارتفاع المنذر بالخطر لحالات الطلاق بين المسلمين، والمشاركة الإسلامية في العملية الديمقراطية، وتطوير نظام معياري عملي للمسلمين الذين يعيشون خارج المجتمعات التي غالبيتها من المسلمين. وإنّ المدى الذي تُبنى فيه المعايير الاجتماعية وأدوار الجنسين والأعراف الثقافية لم يلقَ الاهتمام الذي يستحقه من قبل علماء الشريعة. فنموذج عقد القرآن المتبع اليوم بعد خطبة الجمعة في مساجد أمريكا هو النموذج ذاته المتبع في مساجد مصر دون اكتراث بالاختلافات في الثقافات والمعايير والأمكنة الجغرافية. والنتيجة المؤسفة أنّ الشباب من المسلمين والمسلمات يأخذون على عاتقهم وبأيديهم مسائل الزواج والتودّد قبله دونما استشارة أي نموذج من النماذج الدينية، التي من المثير للغرابة المضحكة أنّها يمكن بالفعل أن تنطبق على السياق الذي هم فيه لو أوليت تفكيراً مليّاً. وما لم يتغيّر هذا الوضع فلسوف تفوت الفقهاء والعلماء فرصة إعانة المسلمين في سبيل أن يعيشوا حياة صالحة مستقيمة وفقاً للكتاب والسنة ومبادئ دينهم بطريقة تلائم واقعهم الراهن. والمطلوب هو ما كان يفعله علماء المسلمين في كلّ عصر، وهو العودة إلى النصوص ومواجهة التحديات القائمة والآتية بوساطة الغوص في التراث الديني من أجل الخروج بحلول لمجتمعاتهم الخاصة بهم. ولسوف يؤدّي هذا المسلك بلا ريب إلى إجابات وحلول مختلفة، وفي بعض الأحيان سوف يفضي إلى عدم وجود أية إجابة. فعندما تسكت المصادر نحتاج إلى علماء أثبات من ذوي البصيرة وأمناء على المنهج السليم ليفتحوا أبواب الاجتهاد من أجل بث حياة جديدة في تراثنا الديني وجعله يتناول التحديات الراهنة بأساليب عميقة. إذ ينبغي على الفقه الإسلامي أن يلحق بالأزمة المتغيرة الآن أكثر من أي وقت آخر، ويقع عبء قيادة هذا العمل على كاهل الفقهاء المسلمين.

وعلى مدى هذا العمل، لا يمكننا أن نُسلم الفاعلية بسبب جمود تاريخنا القريب. ومع مجيء التقنيات العالية التي سدّت جميع الفجوات المتعلّقة بالزمان والمكان، لا يوجد بيننا من يعيش في مجتمع معزول؛ فنحن نعيش في عالم متسم بالعولمة ونتقاسم المكان مع أناس من ثقافات وقيم ووجهات نظر مختلفة. واليوم - بما أنّ هناك جماعات تحاور جماعات أخرى - يتعيّن على المسلمين أكثر من أي وقت مضى أن لا يكونوا راضين بفهم محدود للطريق القويم والدود عنه، بل علينا أن ننخرط في تراثنا الديني وتراث غيرنا في سبيل رفع مستوى إدراكنا وفهمنا، وأن نكون أكثر استيعاباً، وأن نميل بقلوبنا بعضنا تجاه بعض من خلال اكتشاف قيمة مشتركة، هي إنسانيتنا. وهذا لا يعني أن العلماء ينبغي أن يساوموا على حساب المبادئ الأساسية للإسلام، وإنما هي دعوة إلى قراءة التراث الأصيل قراءة ليس غايتها تكرار آراء الفقهاء القدامى إلى درجة المساومة على مقاصد القيم الإسلامية وغاياتها. ولا يكفي أيضاً أن تؤخذ النصوص وتجري محاولة ملأمتها مع إشكالات جديدة بأساليب مبتكرة. ومن الأمثلة المناسبة التي تبين كيف يمكن أن يكون لإعادة التأويل المبتكر والضيق تأثيرات كارثية الفتوى التي جرى تناقلها على نطاق واسع والتي تزعم أنه يمكن للموظفة أن ترضع زميلها الموظف بعضاً من حليب صدرها ليصبح جائزاً لهما العمل معاً في المكتب نفسه والباب مغلق. وهذه الفتوى لم تحقق فحسب في التعامل مع تحديات مستجدة تتعلّق بالاختلاط بين الجنسين في ميدان العمل، بل أخفقت أيضاً في أن تنسجم مع البداهة والحساسيات الأساسية لعامة الناس وأعرافهم الثقافية. وهنا أتذكّر مقولة الإمام الشافعي التي لم تكتفِ بإظهار احترامه للآراء الفقهية المختلفة معه بل إنّها تبدي أيضاً أنّ الفقه علمٌ مرّنٌ بوسعه أن يوفر إجابات عديدة، إذ قال: «رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأيي غيري خطأ يحتمل الصواب». وجزء من التحدي الذي يواجه علماء الشريعة اليوم هو أنّهم منعزلون في ضيق أروقة النزعة الشككية، غير قادرين على مدّ جسر يصل بين النصّ والسياق؛ وفي غمرة ما هم فيه لا يستطيعون رؤية أنّهم يمثلون التراث الحيّ. هذا وإنّه في متناولهم وبمقدورهم أن يعيدوا إذكاء شعلة التراث ويعبّثوا المسلمين مرة أخرى ليعودوا إلى الدين فينهلوا من مَعِينِهِ الهداية.

الحدود الفاصلة بين الدين والسياسة تحتاج إلى رسم، وفي بعض الحالات، إلى إعادة رسم. ونحن نتساءل اليوم ما المسائل التي تقع حصراً ضمن نطاق دين الإسلام، والمسائل التي تقع تحت سيادة السلطات السياسية؟ وهذا سؤال مطروح أمام علماء الشريعة للبحث فيه. وقد أصيبت الأبعاد المتنوّعة لمجالات القضايا هذه بضعفٍ شديد من جرّاء الجهل والتميز والخوف على الأخص. ويؤيّد بعض المسلمين اليوم انهيار الحد الفاصل بين الدين والسياسة؛ والأحزاب السياسية الإسلامية مثال مناسب يوضّح هذا الموقف، وهناك آخرون يؤيّدون الفصل التام بين الاثنين، ولا يزال آخرون يتباحثون بشأن هذه الحدود. ومع ذلك، بوسع القادة المسلمين أن يقدموا مساهمتهم ويرسموا الحدود بين الدين والسياسة. فهل يتناول كلام الله تعالى هذه القضايا؟ ومتى تمتلك أنظمتنا السياسية أو معاييرنا الثقافية والاجتماعية هذه القضايا؟

أصبح الدين من جرّاء تسييس الإسلام شيئاً مادياً كما لو أنّه كيان ملموس أو ذات فاعلة تتكلّم عن

نفسها. ويكمن التحدي اليوم في نهوض علماء المسلمين ليصبحوا هم الفاعلين أو العاملين لهداية وإرشاد مجتمعاتهم بالعلم الذي بمقدوره تحسين أحوالنا اليوم. والمطلوب من علماء المسلمين بإلحاح أن يشاركوا في مبادرات الحوار هذه، وأن يواجهوا هذه التحديات بمرجعية القرآن والسنة والدين بجوانبه كافة. فقد أدت حالة الانهيار والفقدان التي أصابت المؤسسات الدينية الإسلامية اليوم إلى فراغ المرجعية التأويلية، مما جرّأ أمثال أسامة بن لادن وغيرهم على التكلم بالنيابة عن الإسلام، وغدا بعض عامة الناس معرّضين لخطر الإصغاء لهم. فيجب أن تكون أصوات فئة علماء الشريعة أعلى، وعليها أن لا تلتزم الخطابات الرئانة فقط، إذ يتعيّن على المسلمين أن يردّوا على تحديات الوقت الراهن بالأعمال. وكما يذكرنا جون إسبوزيتو: «هناك حربٌ ثقافيّة قائمة، ولدى قوى التعصّب والمجاهبة موارد ضخمة ووسائل وصول جبّارة، ويجب أن تكون القوة الدافعة وراء جميع المبادرات الإيمانيّة بأنّ الأفعال في الحقيقة تتكلّم بصوت أعلى من الأقوال؛ وهناك سيكون التحديّ أمام جميع البيانات المشتركة التي أصدرها قادة دينيون أو سياسيون، وهو السؤال الآتي: وماذا فيها؟» ولا يجوز أن يكتفي علماء الشريعة بإصدار الفتاوى والبيانات، بل عليهم أن يترجموا رسالتهم إلى خطط عمل تتنفذ إلى داخل نسيج المجتمعات. ومن خلال تضافر الجهود والعمل مع مؤسسات القاعدة الشعبية عبر شتى القطاعات بوسع علماء الشريعة أن يجعلوا رسالتهم مسموعة وأن ينجوا نتائج من شأنها أن تُحدث تحوّلاً وتغيّراً.

كما إنّ علماء الشريعة في حاجة إلى دعم مناهج استدلال تستخلص المواقف الشرعية اعتماداً على أدوات الشريعة المتغيّرة باستمرار مثل القواعد الفقهية والمقاصد الشرعية والعرف، مع وضع التحديات العالمية المعاصرة بعين الاعتبار. فضلاً عن ذلك، هناك حاجة إلى إجراء نقاشات أكثر حول التأثير المتبادل والمتغيّر باستمرار بين القانون والمجتمع، وبحسب سعادة الشیخة هيا راشد آل خليفة «يجب إعادة تحديد العلاقة بين دولة مستبدة ومجتمع مستسلم في كثير من الدول ذات الأغلبية المسلمة». فنحن بحاجة إلى أن تكون فئة علماء الشريعة في قيادة هذه التفسيرات.

وناهيك عن الحرب الثقافية، إننا نخوض أيضاً ثورة من أجل العدالة الاجتماعية حيث تلقي مظالم فقراء العالم بكاهلها على ضمايرنا جميعاً. وقد بات متعيّناً على علماء المسلمين اليوم أن يغادروا تخوم دوائر أبحاثهم ومساجدهم ومنابر وعظهم من أجل تقديم مشورتهم ونصحتهم بخصوص مبادرات ومشاريع وأنشطة تسعى إلى تحسين حالة هذا الحوار. وسواء كنت إماماً في الأحياء الفقيرة للأقليات في فرنسا أم أميراً من أمراء الخليج، فإننا جميعاً على حدّ سواء معنيّون بدفع عجلة هذا الحوار إلى الأمام. ولذلك يتعيّن في حق علماء الشريعة أن يوسّعوا مجال أدوارهم في هذا النقاش ليمتدّ متجاوزاً مستوى الحوار بين الأديان؛ على أن يسبق هذا الاتساع إدراك وثيق لتفاصيل السياق العالمي ودقائقه، وفهم كيفية ارتباط التراث الإسلامي بدوره بهذا السياق واحتوائه والتعامل معه. كما ينبغي على علماء الشريعة أن يظهروا شيئاً من الاحترام تجاه واقع أنّ العالم أكبر من الشرق الأوسط، فعندئذ يمكنهم فقط أن يبدووا بالإفصاح عن خطة لها تصوّر واضح في الذهن ويعملوا من خلالها لتعزيز السلام اعتماداً على منهجياتنا الأصيلة ومبادئنا الدينية المتعلقة بالحوار والعدالة.

وفي أغلب الأحيان، تكون المشكلة في الحوار بين الأديان أنّ مداه لا يتجاوز حداً كافياً وأنه ليس دائماً ذا مردود عملي. يقول يان بترسن، وزير الخارجية النرويجي من عام ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٤، وهو ذو دراية بهذا الشأن: «لماذا أعود من اجتماعات الحوار بنزّر يسير من الأفكار المتعلقة بعمل حقيقي؟ كانت مشاركتي في الحوار تجربة رائعة أتعلم منها، ولكنني أظلّ محبطاً من الغموض الكبير والتفاصيل الأكاديمية الكثيرة والنقاط اللاهوتية الدقيقة التي بالكاد أستطيع أن أستخدم منها شيئاً عندما أعود إلى البرلمان في وطني».

تكمّن أهمية هذا التقرير في أنّه يعرض خارطة طريق أوليّة من أجل مشاركة ذات مردود عملي. ويستطيع علماء الشريعة المشاركة في هذا الحوار والمساهمة فيه بأن يكونوا أساس المرجعية العلمية بالنسبة للقادة الذين يعملون عبر المجتمع المدني في كلّ من مجالات القضايا تلك. ويمكن أن يوضع علمهم موضع التنفيذ بالتعاون مع آخرين. ولسنا بحاجة إلى تكرار جهودنا وإنّما ضمّ قضايا بعضنا البعض من أجل قضية مشتركة هي: السلام والعدالة للجميع. هذا ويتعيّن في حق علماء الشريعة أن ينقشوا مكاناً لهم بين صانعي السلام.

لا يمكننا حلّ المشاكل بأسلوب التفكير ذاته
الذي انتهجناه حين صنعناها.
- ألبرت أينشتاين